المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

26/12/2014

3/12564

قال إن رأي المجلس غير ملزم وإن المؤسسة التشريعية هي التي لها حق سن ما تراه ملائما

الرميد يحمل القضاء مسؤولية انزلاقات قانون «الإرهاب» ويتحفظ على رأي مجلس اليزمي

الرباط
خديجة عليموسى

عبر مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات، عن تحفظه إزاء رأي المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي يهم مشروع القانون، الذي يقضي بتغيير وتتميم أحكام مجموعة القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، والذي يرمي إلى فرض عقوبات على الملتحقين ببؤر التوتر والقتال، وفق ما أكده مصدر مطلع لـ«المساء».

وقال الرميد، أول أمس خلال المناقشة التفصيلية لمشروع القانون بلجنة العدل والتشريع بمجلس النواب، «لدي بعض التحفظات التي سأدلي بها في وقتها». وأضاف «يمكن للنواب أن يتقدموا بتعديلات استنادا إلى رأي المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وإذا تبين أنها جيدة سنأخذ بها».

وزير العدل والحريات أوضح أن رأي مجلس اليزمي غير ملزم، وأن المؤسسة التشريعية هي التي لها الحق في سن ما تراه ملائما، وهو ما ردت عليه رشيدة الطاهري، عضو فريق التقدم الديمقراطي، بأنهم ليسوا في حاجة إلى من يذكرهم بدوره، وأنهم يعرفون أن رأي المجلس فقط استشاري.

وقال الرميد إن المشكل ليس في القانون، بل في القاضي الذي يطبقه، مضيفا أن القاضي إذا لم يكن ملما بالقواعد القانونية ستكون هناك منزلقات. وأكد الرميد أنه ينبغي الحفاظ على مشروع القانون مع تحسين بعض العبارات، وترك السلطة التقديرية للقاضي لأنه هو الذي تكون له كلمة الفصل في النهاية، يضيف وزير العدل.

وخلال مناقشة مشروع القانون اختلفت آراء النواب بخصوص بعض المواد، لا سيما المتعلقة بالإشادة بالإرهاب. إذ في الوقت الذي أكدت خديجة الروسي، عضو فريق الأصالة والمعاصرة، أنه ينبغي محاكمة كل من يروج أو ينشر صور تنظيم الدولة الإسلامية المعروف بـ«داعش» أو أي منظمة إرهابية، أوضحت أمينة ماء العينين، عضو فريق العدالة والتنمية، أنه مع الطرح نفسه لكن مع ضرورة مراعاة الحقوق، وقالت: « ينبغي سد الباب حول نشر الصور والإشادة بالإرهاب حتى لا تتم تبيئته ويصبح عاديا، لكن في الوقت ذاته ينبغي عدم تكرار الأخطاء التي عرفها تطبيق قانون مكافحة الإرهاب، لأنه قد يلجأ الإنسان إلى تفحص موقع منظمة إرهابية دون قصد فيؤدي ذلك إلى محاكمته».

وهو ما رد عليه الرميد بالقول إن «السلطة التقديرية تظل للقاضي، وهو الذي سيحسم في القصد والنية، لكن مع تقييد القانون وتوضيحه ما أمكن».

تجدر الإشارة إلى أن مختلف التدخلات استحضرت البعد الحقوقي ودعت إلى الأخذ برأي المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي أصدره بناء على طلب من فرق المعارضة، ودعا فيه إلى ضرورة تدقيق تعريف الإرهاب والتنظيمات الإرهابية، واعتبار تجنيد واستخدام الأطفال من طرف المجموعات الإرهابية بمثابة ظرف تشديدي، واستبدال عبارة «الإشادة» بعبارة أكثر دقة تتمثل في التحريض العمومي على ارتكاب جريمة إرهابية.

مصطفى الرميد (محمد الحمزاوي)

المنفيين المغاربة تحت مجهر الرميد واليزمي

٢٢٢٩١٨

تشتغل لجنة مشتركة بين وزارة العدل والحريات والمجلس الوطني لحقوق الإنسان على طي ملف المنفيين المغاربة في الخارج، في سياق تفعيل مقتضيات قانونية لإلغاء مذكرات البحث الجارية عن المنفيين السياسيين المغاربة بالخارج الصادرة في حقهم أحكام قضائية.

وحسب مصادر بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، سيتم تفعيل مسطرة تقادم الأحكام، ووضع الترتيبات القانونية والإجرائية لتطهير لوائح وقوائم المبحوث عنهم أمنيا من أسماء هؤلاء المنفيين.

بوكوس يلقي بالكرة في ملعب اليزمي

«أيادي خفية تلاعبت باسم المعهد الملكي في البرنامج العام للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان؟»

عزيز اجهبلي

رد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية عن الباحثات والباحثين العاملين بالمعهد الذين لاموه على ترك الرواق فارغا الذي خصص له في المنتدى العالمي لحقوق الإنسان الذي نظم أخيرا بمراكش. وأكد هؤلاء الباحثون أن المعهد الملكي لم يول هذا الرواق أية عناية قصد استغلاله في استقبال المشاركين الذين كانوا من مختلف الجنسيات، وتعريفهم بما تحقق في مجال اللغة و الثقافة الأمازيغيتين، وخاصة المنتوج العلمي للمعهد.

واعتبروا ماقام به المعهد تراجعا واضحا عن توجهات ومرتكزات مؤسسة أنيطت بها مهمة النهوض بالأمازيغية وخلق الاشعاع المطلوب لها في المجتمع، واعتبروا ذلك تماديا من إدارة «إركام» في اعتماد التدبير الأحادي بعيدا عن المقاربة التشاركية وعقلانية تسيير المؤسسات العمومية.

وأوضح المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية من خلال توضيح حصلت جريدة «العلم» على نسخة منه، أنه تفاجأ وهو يرى أن منظمي المنتدى العالمي لحقوق الإنسان بمراكش قد خصصوا رواقا لمؤسسة تحمل إسم «المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية»، لأنه حسب توضيح المعهد وإلى حدود تاريخ اختتام المنتدى لم يتلق المعهد الملكي من المنظمين لاوثائق اعتماد ممثلية، ولابطاقات وشارات ولوجهم قرية المنتدى ولم يتلق أي مراسلة توضح التدابير المخصصة لاستقباله ولامعلومات حول الرواق المخصص له.

وأضاف المعهد الملكي أن اسمه كان غير وارد في البرنامج العام الذي وضعته ونشرته اللجنة المنظمة، كما لم يتم إيراده ضمن المحاور الموضوعاتية ذات الصلة باهتماماته، كما أن عمادة المعهد لم تتلق من الهيئة المنظمة سوى دعوة قصد حضور مراسيم حفل افتتاح المنتدى دون إدراج كلمة المؤسسة ضمن مداخلات ممثلي المؤسسات المشاركة.

وذكر أن المعهد أبدى منذ الوهلة الأولى استعداده للمشاركة الفعلية في المنتدى من خلال اقتراحه تمثيلية علمية في الموائد المستديرة واللجان الموضوعاتية وتأثيث رواق بإصداراته معززة بهيئة استقبال وتواصل، وقد أبلغ هذا الاستعداد للمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان بصفتها من منظمي هذا المنتدى، وفي هذا السياق استجاب المعهد لطلب المندوبية بشأن موافاتها بالتطبيق العلمي على ترجمة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الى الأمازيغية والذي اعتمدته ضمن وثائق المنتدى، كما أن المعهد قد قام بالمطلوب من الإجراءات للمشاركة في المنتدى حيث عبأ جذاذات التسجيل مشفوعة بالصورة الشخصية لممثلي المؤسسة، ووافى المندوبية الوزارية بوثائق ملف المشاركة، كما هيأ مجموع الإصدارات الخاصة بالرواق الذي قد يخصص له.

التوجـــه الديمقراطـــي يراسل وزير الداخلية

هبة زووم مراسلة عبد الحميد أمين

إلى السيد وزير الداخلية

الموضوع: وضع حد للشطط في استعمال السلطة من طرف عمالة الرباط الرافضة للإقرار بتسلم الملف القانوني عن تأسيس التنظيم النقابي المسمى "التوجه الديمقراطي"، مع طلب مقابلة معكم.

يطيب لنا في السكرتارية الوطنية للتوجه الديمقراطي أن نخبركم بأننا، وفقا للمقتضيات القانونية الجاري بها العمل (مدونة الشغل وظهير 16 يوليوز 1957 حول النقابات)، أسسنا اتحادا نقابيا تحت اسم "التوجه الديمقراطي" في 27 شتنبر الأخير وجهزنا الملف القانوني عن هذا التأسيس قصد وضعه لدى السلطة الإدارية المعنية.
وقد سلمنا هذا الملف مباشرة للسيد رشدي، رئيس قسم الشؤون الداخلية بولاية الرباط ـ سلا ـ زمور ـ زعير، يوم 08 أكتوبر؛ ورغم أن القانون ينص على وجوب تسليمنا وصل الإيداع مباشرة وفورا أو على الأقل نسخة مؤشر عليها من نظير للملف القانوني، فقد طلب منا رئيس القسم الرجوع يوم 13 أكتوبر لتسليمنا إحدى الوثيقتين المذكورتين. وعند رجوعنا يوم 13 ثم يوم 14 أكتوبر، فوجئنا برفض رئيس القسم المذكور تسليمنا وصل الإيداع القانوني أو نسخة مؤشر عليها من نظير للملف القانوني، بمبررات لا تمت بصلة للقوانين الجاري بها العمل؛ وأكثر من ذلك تمت محاولة إرجاع الملف إلينا، فرفضنا طبعا تسلمه، باعتبار أننا جئنا لتسلم وصل الإيداع وليس لاسترجاع الملف القانوني.
وبعد أخذ ورد طلب منا أن نترك له مهلة عشرين يوما لإيجاد حل للمشكل! وبعد انتهاء هذه المدة اتضح أن الرئيس المذكور يتملص من مجرد اللقاء للحديث حول الموضوع.
وفي يوم الثلاثاء 21 أكتوبر، قمنا بمحاولة جديدة لوضع الملف لدى سلطات العمالة بمعاينة مفوض قضائي؛ ورغم ذلك، تم رفض تسلمه من طرف مكتب الضبط، ثم من طرف مكتب الجمعيات ومن طرف رئيس مصلحة التنظيم والحريات العامة الذين يشتغلون تحت سلطة رئيس قسم الشؤون الداخلية.
بعد ذلك مباشرة وفي نفس اليوم (21 أكتوبر) بعثنا بالملف القانوني لعامل الرباط عبر البريد المضمون مع إشعار بالتوصل؛ لكن العمالة رفضت تسلم الرسالة التي أرجعت إلينا من طرف بريد المغرب بعد حوالي شهر.
وفي يوم 23 أكتوبر وضعنا، وفقا للمادة 415 من مدونة الشغل، الملف القانوني لدى مندوبية وزارة التشغيل بالرباط مقابل نسخة مؤشر عليها.
وللإشارة فقد حاولنا عدة مرات مقابلة السيد الوالي حول الموضوع لكن دون جدوى.
وقد اضطررنا في الأخير إلى إقامة دعوة قضائية ضد العمالة لدى المحكمة الإدارية بالرباط وهو ما يشكل استنزافا لنا وللقضاء ولسلطات العمالة في قضية لا تستوجب إلا التطبيق الحرفي لقانون واضح المعالم.

السيد الوزير

اعتبارا لما سبق، إننا نطلب منكم إعطاء أوامركم لولاية الرباط قصد تطبيق القانون وتسليمنا وصل الإيداع القانوني دون تماطل إضافي مما سيجعل حدا للنزاع المفتعل.
وتسهيلا لفهم الموضوع وخلفياته ولتفادي تعسفات مماثلة نعيشها كتوجه ديمقراطي في عدد من المناطق نتيجة ممارسات غير قانونية لبعض السلطات المحلية، نطلب منكم تحديد موعد لمقابلة معنا كسكرتارية وطنية "للتوجه الديمقراطي" مع الأمل أن تتم في أقرب الآجال.
وأخيرا، تقبلوا السيد الوزير عبارات مشاعرنا الصادقة.
عن السكرتارية الوطنية
(*) نسخة من هذه الرسالة توجه للسادة:

ـ رئيس الحكومة

http://hibazoom.com/lorientation-democratique.html

- وزير العدل والحريات

- وزير التشغيل

- المندوب الوزاري لحقوق الإنسان

- رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان

- رئيس مؤسسة الوسيط

* من أجل الاتصال:

- الفاكس: 0537264525

- عبد الرزاق الإدريسي: 0600057599 + 0608060000 // abderrazzakdrissi@gmail.com

- عبد الحميد أمين: 0600072629 + 0661591669 // sigelamine@yahoo.fr

- خديجة غامري: 0600087457 + 0661340205 // umtrhamiri@yahoo.fr

فريدة عراس والتحالف مع البلطجة

كواليس اليوم: مكتب الرباط

دون غيرها، احتفت فريدة عراس بالهجوم الهمجي لزكريا المومني على مسؤولين مغاربة، على هامش إحدى اللقاءات التي نظمت بباريس مؤخرا.

فريدة عراس، التي اعتبرت سلوك المومني تجسيدا للشجاعة، أفصحت عن النوع الذي تنتمي إليه.

فإذا كان زكريا المومني، كما يدعي، أنه فعلا وقع ضحية تعذيب، وأن حقوقه تعرضت للانتهاك، فلماذا لا يحافظ على هدوئه واتزانه، ويشرح للعالم كيف تعرضت حقوقه للانتهاك، بدل أن يتحول إلى قاض وجلاد في نفس الوقت؟ !

زكريا المومني بهجومه على مسؤولين مغاربة (إدريس اليزمي **رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان** خلال ندوة شارك فيها بفرنسا) بأسلوب بلطجي، يكون قد عاد بتصرفه هذا إلى زمن الغاب، حيث كان الإنسان يقتص لنفسه من المعتدي عليه، دون الاحتكام إلى آلية لتدبير النزاعات مهما كانت طبيعتها.

أما فريدة عراس، التي لا تتقن سو ى الكذب، والتلفيق والمزايدات الفارغة، فقد أكدت لمن يحتاج إلى دليل، أنها وأمثالها لا يعبأون بالقانون، وأنهم ينتمون إلى فئة تبحث عن مناصرة القانون لها، وعندما تخسر أول معركة، تكفر به، وهذا هو وقع لها في قضية شقيقها علي عراس، حيث دافعت بكل ما تملك، وعندما خسرت براءته بسبب ثبوت تورطه في ارتكاب أعمال يجرمها القانون ويصنفها ضمن الأفعال الإرهابية، انقلبت على نفسها وغيرت خطابها.

هذا الأمر يتضح اليوم من خلال مناصرة فريدة عراس لحماقة المومني الذي فضح نفسه بنفسه، وأظهر للعالم أجمع أن هناك شيئا أكبر من ادعاءات التعذيب التي تعرض لها، وأن عداءه للمسؤولين المغاربة يخفي شيئا ما، وفي كل الأحوال هذا الأمر يدين المومني، ويفصح عن حقيقة فريدة عراس وعن باقي شلة الخارج التي تهاجم المغرب مجانا مقابل التمويلات السخية.

http://marocpress.ma/%D9%81%D8%B1%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D8%B3-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%84%D9%81-%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%84%D8%B7%D8%AC%D8%A9/156578/

مداخلة جريئة لعبد اللطيف بلعماري هزت أشغال المجلس الإداري ، الجريدة بوان كوم تنشر النص الكامل للمداخلة التي فضحت ما سترته وزارة بلمختار

ابراهيم الشعري – الجريدة بوان كوم

عقدت الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الرباط سلا زمور زعير مؤخرا بمقرها بالرباط أشغال المجلس الإداري الذي ترأسه السيد رشيد بلمختار وزير التربية الوطنية والتكوين المهني.

عرفت الأشغال مداخلة جريئة من طرف السيد عبد اللطيف بلعماري عضو المجلس الإداري للأكاديمية عن فئة الإبتدائي، والقيادي بالجامعة الوطنية لموظفي التعليم التابعة للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، وفيما يلي نص المداخلة:

السيد الرئيس ،
السيدات والسادة أعضاء المجلس الإداري ،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أيها السادة يعتبر مجال التربية والتكوين رهانا كبيرا من أجل تنمية البلاد ، باعتباره من أهم المؤشرات التي تقاس بها درجة تنمية المجتمعات بمعنى آن الاهتمام بالمنظومة هو استثمار في العنصر البشري لأجل تطوير البنية الاقتصادية في ظل التنافس الشديد بين الأمم لدى نرى ضرورة ربط المنظومة بالاقتصاد المنتج، وهذا لن يتأتى إلا بالقطع مع التبعية وقولبة المدرسة المغربية لتكون مجرد وكيل لاقتصاد أجنبي وإعداد الكوادر التي تحقق له التطور ونبقى من الدول المستهلكة وذلك عن طريق رد الاعتبار للمؤسسة التربوية ، بتوطين العلم وليس استيراد منتجاته وهذا كذلك لن يتأتى إلا باعتماد سياسة تعليمية بتصور استراتيجي لتجنب الحلول الترقيعية لكن للأسف الشديد الكل يتحدث عن الرغبة في الإصلاح وتطوير المنظومة لكن الاعتمادات المالية المرصودة وطنيا(المغرب لا يخصص سوى 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للتعليم بينما تنصح منظمة اليونسكو بمضاعفة هذا الرقم)، جهويا بالنسبة لميزانية الاستثمار برسم سنة 2014 كان الالتزام بنسبة 87 في المائة لكن نسبة الأداء بلغت فقط 42،23 في المائة أما ميزانية الاستثمار برسم 2015 فنسبة 07،84 في المائة فهي فقط تثبيتات بالنسبة للمشاريع المبرمجة في السنوات الماضية وبقي فقط 93،15 في المائة هي النسبة التي بقيت للبرامج الجديدة فهل بهذا القدر من الاعتمادات ستتمكن الجهة من مواجهة الإقبال على التمدرس خاصة بكل من نيابتي تمارة التي تعرف إحداث مدن جديدة كتامسنا والنور والفردوس أو نيابة سلا التي تعتبر أكبر نيابة بالمغرب أضف إلى ذلك شساعة نيابة الخميسات إذن سيبقى كلامنا مجرد تطلعات إن لم نقل بصريح العبارة أحلام يكشفها واقع كل دخول مدرسي .

لكن المنظومة بالإضافة إلى النقص في الاعتمادات تعاني من مشاكل أخرى لكن أهمها الخصاص في الموارد البشرية وأزمة الحكامة.

بالنسبة للموارد البشرية تعاني الجهة من خصاص كبير في الموارد البشرية في جميع الأسلاك والفئات بالإضافة إلى شيخوخة الاطر وحتى النسبة الضعيفة المخصصة للجهة من الخريجين الجدد لا تغطي حتى المستفيدين من التقاعد النسبي (370 ت ، ن ، مقابل 127 خريج) هذا في ظل الأقسام المشتركة بنيابة الخميسات بالابتدائي61،33 في المائة والاكتظاظ بالابتدائي 11 في المائة جهويا وأعلى نسبة بنيابة تمارة 19،16 في المائة ، وبالإعدادي نسبة الأقسام المكتظة (41 تلميذ فما فوق) 56 في المائة واعلى نسبة 68 في المائة بسلا وما فوق 45 تلميذا 12 في المائة جهويا ، وبالثانوي نسبة الأقسام المكتظة (41 تلميذا فما فوق) 32 في المائة جهويا (الرباط 31 في المائة ،سلا 30 في المائة ، تمارة 41 في المائة الخميسات 29 في المائة).

كما إن عدد التلاميذ المنقطعين عن الدراسة في برسم 2013/ 2014 في الأسلاك الثلاثة بلغ 6933 تلميذا (1415 بالابتدائي و2997 بالإعدادي و1521 بالثانوي) ، كل هذه العمليات تبين بالملموس حجم الخصاص في هيئة التدريس أضف إليها الخصاص الحاد في الأطر الإدارية وكذلك جهاز التفتيش لايعقل مقابل 250000 أستاذا وأستاذة يوجد فقط اقل من 3000 مفتشا ونجد المسؤولين يتحدثون عن التاطير والمراقبة ففي هذه الوضعية المفتش لا يزور الأستاذ إلا عندما يتوصل بلوائح المترشحين للترقية، هنا يغيب الدور الرئيسي للمفتش كما تجدر الإشارة إلى أن بعض المواد ليس بها مفتش.

http://eljareedah.com/page.php?details=3788

ومن غرائب الوزارة بخصوص الموارد البشرية وبعض وسائل الإعلام تتحدث عن المتفرغين النقابيين إلى حد وصفه بالريع ونحن في الجامعة الوطنية لموظفي التعليم لقد قمنا بنشر لوائح المتفرغين لدينا مح تحديد مهامهم وإذا ثبت لدى الإدارة عكس ذلك عليها أن تقوم بالواجب ولكن عليها كذلك نشر لوائح المستفيدين من الريع الحقيقي (لأنه حسب علمي على صعيد الجهة عدد كبير منهم يطلبون إنهاء تفرغهم والسبب معروف) الالحاقات والموضوعين رهن الإشارة وخير مثال على كلامي هو ما تم السنة الماضية بنيابة الرباط بحيث تم وضع أستاذة لمادة الفلسفة رهن إشارة المجلس الوطني لحقوق الإنسان(أوليس التعلم حق من حقوق الانسان) في منتصف الموسم الدراسي وترك النيابة تتخبط لإيجاد حل للمشكلة التي لم تكن هي سببا فيها مع العلم الخصاص الذي تعاني منه النيابة في هذه المادة مما يضطرها لتكليف أساتذة الابتدائي لسد الخصاص والحالة الثانية هذه السنة بنيابة تمارة معلمة من م/م الحاج البوهالي ومكلفة للتدريس بمدرسة محمد الخامس بتامسنا اختفت دون سابق إنذار وتركت السيدة النائبة تتخبط لإيجاد الحل ولما بحثنا وجدناها في ذوي الاحتياجات الخاصة كما أن المسؤولين بالأكاديمية يصرحون للقناة الثانية بأن نيابة تمارة لا تشكو من خصاص...إذا كانت الوزارة تسهر على حق التلميذ في التمدرس يجب أن تحترمه .

الحكامة

أول شيء نطالب به هو تغيير اسم الوزارة ليصبح وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتجهيز والبناء وهذا شيء بعيد عن الحكامة لأننا نحن مهمتنا هي بالواضح هي الطباشير لتعليم الأحيال لذا نرجوا بكل حرارة ترك هؤلاء الناس لمهنتهم لأن السادة النواب والسيد مدير الأكاديمية أصبحوا مشتتين بين التربية والتعليم والبناء والتجهيز واصبحوا مطالبين بالبحث في مواضيع تتعلق بالصفقات ارحمونا من فضلكم لماذا؟؟؟.

و أغرب شيء عرفته جهة الرباط سلا زمور زعير هو عدم توقيع محضر التسليم والاستلام بين النائب السابق والنائب الحالي لنيابة سلا لحد الآن ؟؟؟؟؟.....

وتتجلى الأزمة أكثر في هذه الجهة في تدبير مجموعة من الملفات سأكتفي بثلاثة امثلة ساتطرق لها حسب النيابات :

1 العتاد الديداكتيكي :

صفقات تمت في ظل غياب المعطيات الخاصة بنيابتين وكذلك عملية توزيع بعض العتاد تمت مباشرة من الأكاديمية للمؤسسات ولا نعلم لماذا تم تغييب السادة النواب عن العملية ، كذلك خروقات شابت عملية توزيع المختبرات المتحركة (تزويد مؤسسات بهذه المختبرات ثم يطلب من مجموعة منها الاحتفاظ بالأدوات وتسليم الصندوق لمؤسسة أخرى في انتظار إجراء صفقة ثانية لملء هذه المختبرات وأظن أن طريقة إجراء هذه العملية تطرح عدة تساؤلات؟؟؟) ثم وجود هذه المختبرات ببعض الابتدائيات ما الجدوى منه في ظل غياب جهاز التفتيش ، المثال الآخر في هذا المجال هو وجود عتاد ببعض المؤسسات (السبورة التفاعلية) ولايستغل (عند زيارتنا لنيابة الخميسات في إطار التتبع في لجنة المالية) أليس هذا هدرا للمال العام ،والنوع الثاني من المختبرات الذي به حاسوب وسبورة فمصيره مجهول وكذلك بياص متحرك كما أخبرنا مؤخرا في لجنة المالية أن التكوين في مجال السبورة التفاعلية (طريقة توزيع هذه السبورة شابتها كذلك شكوك كثيرة لان العناصر الموجودة على الورق ليست كلها سلمت للمؤسسات واخص بالذكر البند 38 عبارة عن شاشة من حجم 17 اختفت) تم توقيفه بغرض التركيز على التكوين لنيل شهادة موس لأن مدة تسميات الإشهاد ستنتهي في 31/12/2014 وهذا خير دليل على حسن التخطيط الاستراتيجي القصير المدى لان هذا غير المال العام ، والعنصر الآخر في هذا المجال هو أماكن التخزين بنيابة سلا التي هي كذلك موضع تساؤل كبير وعريض ، ومثال آخر هو اختفاء 24 حاسوب من ثانوية سلمان الفارسي بنيابة سلا.

ومن غرائب صفقات العتاد الديداكتيكي هو تمرير صفقة بقيمة 200 مليون على مراحل عن طريق سندات الطلب لكي تستفيد منها الشركة التي استحوذت على معظم صفقات العتاد الديداكتيكي بالجهة ما بين 2008 و 2012 .

والغريب في الامركذلك تم تفويت صفقة لتكوين الأساتذة في كيفية استعمال العتاد عن طريق سندات الطلب والسؤال هل التكوين تم أم تبخر ؟؟؟

2 –البناء والتأهيل .

نطالب بفتح تحقيق نزيه وعرض نتائجه على المجلس الموقر وخاصة بنيابة سلا وسأعطي بعض الأمثلة: في 2012 تم إجراء صفقة ب21 مليون سنتيم لإصلاح 400 طاولة في الوقت الذي تتوفر فيه النيابة على فائض في عدد الطا ولات يفوق 3000 طاولة.

–صفقة الصباغة بواسطة سندات الطلب (وعندما نقول سندات الطلب نعرف لماذا ؟) في الوقت الذي تبرع الإخوان في التعليم الخصوصي وبعض المحسنين جزاهم الله كل خير ب(بكميات مهمة جدا من الصباغة).

–طلب سلفة (مديرة الأكاديمية تطلب من نيابة سلا في مارس 2012 منح الفرع الجهوي للرياضة المدرسية سلفة بقيمة 60.000 درهم وسلفة اخرى بقيمة 40.000 درهم لتغطية مصاريف البطولة الجهوية للرياضات الجماعية فهل هذه المبالغ استرجعت أم تبخرت.

– صفقة ملاعب ثانوية ابن رشد تحت عدد 31/د ب س ت /2012 لإصلاح الملاعب الرياضية فقط ، ونفس المؤسسة يتم إبرام صفقة لإصلاح الملاعب والمستودعات تحت عدد 36 /دب س ت / 2012 . السؤال ما هي الصفقة المنجزة هل الممولة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية أو الصفقة الممونة من ميزانية الأكاديمية.

–إعدادية الجاحظ برمجت بها ملاعب وتمت برمجة بناء ملاعب أخرى ولولا فطنة بعض المسؤولين لتبخرت الملاعب ولو أنها غير قابلة للتبخر.

– مصير البقعة الأرضية التابعة لثانوية صلاح الدين الأيوبي والتي اقتطعت منها للسيطرة عليها من طرف بعض الجهات.
–صفقة إعدادية الزفزاف التي بنيت مكان مدرسة الامل التي هدمت رغم ان بها مشروع ممول من طرف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية السؤال ما مصير بقعة إعدادية الزفزاف ؟؟ مدرسة القاسمي التي بنيت مكان مدرسة بوبكر حمادي كذلك ما مصير بقعة مدرسة القاسمي ؟؟ والغريب في هذا المشروع هو بناء مسكن على هيئة فيلا لغرض في نفس يعقوب .

صفقة ثانوية عبد الواحد المراكشي التي هي الاخرى كانت مدرسة ابتدائية تحمل نفس الاسم وعين بها 6 اساتذة وتوقفت بها الاشغال منذ مدة من عين هؤلاء الاساتذة في مشروع لم يكتمل ؟؟؟

وبجماعة السهول توجد اعدادية الريحان وداخلية بها 120 سرير وعلى بعد امتار قليلة بنيت دار الطالبة بها 50 سرير وعلى بعد أمتار قليلة كذلك مدرسة جماعاتية سيدي عزوز بها داخلية بها 80 سرير ونعم التخطيط .

صفقة تقسيم ثانوية صلاح الدين الايوبي لخلق مؤسسة البتول الصبيحي بنيت بها ادارة وصور للفصل بين المؤسستين بقيمة 900 مليون وللإشارة فالمؤسستين بدون ملاعب رياضية.

صفقة تاهيل اعدادية عبد الرحيم حجي والتي بلغت 480 مليون في 2010 المطلوب زيارتها لكشف الحقيقة.

صفقة تاهيل ثانوية النهضة بقيمة 500 مليون ومغشوشة.

–مستحقات الطباخات بالمطاعم المدرسية هناك فرق كبير بين الوضعيات الجماعية والوضعيات الفردية.

وعلى الصعيد الجهوي هناك مشاكل مع ريضال بخصوص ارتفاع بعض فواتير المؤسسات (مؤسسة سلامة مصدق 16 مليون كاستهلاك ومؤسسة أخرى فاتورتها 21 مليون كاستهلاك ؟؟)

–بعض الصفقات تتم عن طريق سندات الطلب لتمرر لجهة معينة وقطع الطريق على المنافسة.

نيابة الخميسات

قنوات الحوار مع كل من نيابة الرباط ونيابة تمارة ونيابة سلا وإدارة الأكاديمية مفتوحة ويسودها التقدير المتبادل لكن لا نفهم تعنت السيد نائب الخميسات في غلق باب الحوار مع المكتب الإقليمي للجامعة الوطنية لموظفي التعليم رغب مراسلته عدة مرات لمناقشة بعض قضايا الشغيلة بالإقليم ومنها :

رفض تقاسم معطيات الدخول المدرسي.

إنذار أستاذة بوجوب الالتحاق بمقر العمل وهي تعمل (مدرسة ابي القاسم الشابي)

التستر على أستاذة لمدة بدون عمل (ثانوية موسى بن نصير).

وآخرها مشكلة التمور الفاسدة والتي فضحت بمدرسة أبي الحسن المراكشي بجماعة ازحيليكة وتدخل السيد القائد مشكورا ، هذه المؤسسة التي عرفت الموسم الماضي حدثا خطيرا تمثل في منح التلاميذ نقط الدورة الأولى بمواد اللغة العربية رغم عدم وجود أستاذ المادة (أدلى بشواهد طبية) للمستويات 3+4 و5+6 والفائض الموجود بالمؤسسة تم تكليفه للتدريس بالثانوي بتيفلت والغريب في الأمر ستتم مراسلة أستاذ اللغة الفرنسية من طرف النائب في شهر أبريل ليدرس اللغة العربية ماذا بقي من الموسم الدراسي فمن أين سيبدأ الأستاذ ومن المسؤول عن هذا الوضع؟؟؟

تعويضات التصحيح لأساتذة الابتدائي لموسم 2013 تمت تسوية عدد قليل فقط وللموسم الماضي لم يتم تعويض أي احد بالنسبة 2014 وكذلك تعويضات محاربة الأمية والأساتذة المطبقين بالإعدادي لمدة 3 مواسم (إعدادية الفتح وإعدادية المسيرة) وبعض رفض الأساتذة تم اللجوء هذا الموسم لإعدادية مولاي إسماعيل.

استفزاز الموظفين وكذلك رؤساء المصالح.

تمارة نيابة : مجموعة من المؤسسات خصوصا المحدثة بدون اعتمادات جيل مدرسة النجاح وبدون حقائب تربوية كما يعاني البعض منها مشكل الربط بالماء والكهرباء.

كذلك المؤسسات المحدثة بدون عتاد ديداكتيكي(إعدادية الأزهر وعبد السلام عامر وثانوية مزيان بلفقيه ، كما أن هناك مؤسسات بها قاعة متعددة الوسائط ولكنها غير مجهزة .

هذه المؤسسات كذلك يتعين بها مدير والطاقم الإداري كله مستعار.

ومن هذا المنبر نطالب الجهات المسؤولة العمل فتح الحوار مع ريضال بخصوص اعتماد تسعيرة تفضيلية للمؤسسات التربوية .

السلامة والأمن والانحلال الأخلاقي

بين الفينة والأخرى تتم الاعتداءات على نساء ورجال التعليم وبشكل مثير من طرف تلاميذهم (أستاذ بثانوية صلاح الدين الأيوبي بسلا وأستاذة بثانوية سيدي عبد الرزاق بالخميسات ومؤخرا تم اقتحام إعدادية الخواروي بالرباط من طرف بعض الغرباء.

ومؤخرا تم ضبط تلميذ وتلميذة في وضع مخل بإحدى حجرات ثانوية وادي الذهب بتيفلت بنيابة الخميسات .

تحفيزات الموظفين أولا نحن لسنا ضد عملية التحفيز لكن نحن مع تقنين العملية حتى لا تستغل في تصفية الحسابات وتصنيف الموظفين بين مقرب ومغضوب عليه هذا من جهة ومن جهة ثانية يجب اعادة النظر في تعويضات موظفي النيابات والتي على هزالتها تمنح لهم مرة في السنة وهم يطالبون بتمكينهم منها على غرار موظفي الأكاديمية أم أنهم موظفين من الدرجة الثانية.

السكنيات : هذا الملف متحكم فيه بطريقة غير عادية لأنه لا يخضع للمذكرة 40 المنظمة لكيفية الاستفادة منها زيادة على التداخل الحاصل بين الأكاديمية والوزارة وخير مثال ما وقع بنيابة الرباط حيث اسند سكن مخصص للحارس (مدرسة عبد الله الجراري) الذي يقوم بالحراسة الليلية بعد إخلائه بسبب التقاعد عوض إسناده لحارس ليلي اسند لسائق بالوزارة فهل يعقل للموظف أن يظل مشتغلا ويقوم بالحراسة ليلا ورغم تعرض المؤسسة للسرقة مرات ومراسلة مدير المؤسسة في الموضوع لا زالت دار لقمان على حالها ، رغم محاولات إرضائه وعندما يتأخر مدير مؤسسة في الإفراغ لسبب ما تطبق في حقه المساطر بسرعة كبيرة وهناك أمثلة كثيرة .

السيد الرئيس بعض هذه المواضيع سبق وطرحنها في دورات سابقة لكن لا شيء تغير وهانحن نكررها لعلنا نجد آذانا صاغية.

المذكرات الوزارية

1 – المطالبة بإلغاء المذكرة 111 المشؤومة لأنها سبب البلاء والعودة للجان المشتركة عوض لجنة فض النزاعات لأن هذه المذكرة المراد منها اختزال دور النقابات في إطفاء الحرائق وبالتالي موقفنا واضح ...إما شراكة فعلية أو ...

2 – المذكرة الإطار الخاصة بالحركات الانتقالية والتي لا تراعي خصوصية الجهات وخير مثال هو ربطها لعدد المناصب المتبارى بشأنها بالحصة الإضافية المخصصة للجهة وكذلك للإقليم وجهة الرباط حرم أساتذة الابتدائي للموسم الدراسي الثاني من الانتقال سواء جهويا أو إقليميا وحتى الأسلاك الأخرى النتائج ضعيفة لان البرنام متحكم فيه بداعي ان الهدف من الحركة هو ضمان حق التلميذ في التمدرس ولكن الحقيقة العكس رغم كل الإجراءات يبقى تلاميذ بدون أساتذة بمعنى أننا ندبر الأزمة.

وختاما نطالب ب :

* الإسراع في إخراج النظام الأساسي .

*دمقرطة مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية.

*فتح تحقيق نزيه في مالية المخطط ألاستعجالي الجهوي والإقليمي حماية للمال العام ولربط المسؤولية بالمحاسبة.

كما نسجل تعثر الحوار القطاعي وضرورة التعاطي الإيجابي مع الملفات المطلبية للأسرة التعليمية .

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

الكاتب الجهوي للنقابة الوطنية للتعليم (فدش) في لقاء تواصلي بمراكش يطلع لجن المؤسسات على الملف المطلبي

– محمد مروان

حظي العرض الذي ألقاه الأخ محمد أيت واكروش الكاتب الجهوي وعضو المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العضو في الفيدرالية الديمقراطية للشغل بمناسبة انعقاد اللقاء التواصلي للمكتب الإقليمي للنقابة الوطنية للتعليم (فدش) بمراكش يوم الأحد 21 دجنبر 2014 بنادي المدرس التابع لمؤسسة الأعمال الاجتماعية لنساء ورجال التعليم باهتمام كبير من طرف مناضلي لجن المؤسسات التعليمية بالإقليم ، حيث أطلع الأخ محمد أيت واكروش الحاضرين على الوضعية النقابية في المغرب الذي سبق وأن أشرنا إليها في مقال سابق تحت عنوان :" المكتب الإقليمي للنقابة الوطنية ينظم لقاء تواصليا مع لجن المؤسسات بمراكش " كما جاء في مضامين هذا العرض في شقه الثاني الملف المطلبي للنقابة الوطنية للتعليم (فدش) حيث أكد أيت واكروش على أن هناك ملف مطلبي مركزي يشمل العديد من القطاعات من ضمنها التعليم ، وبالتالي تم طرح مجموعة من المطالب في الملف المركزي تهم جميع هذه القطاعات ، منها : مشكل الأجور ، والحريات النقابية وهذا أيضا يضيف قائلا على أنه مطلب أساسي طرحت فيه الفيدرالية الديمقراطية للشغل الفصل 288 من القانون الجنائي الذي سبقت الإشارة إليه ، وهذا الفصل يشير العرض على أن **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** سبق له أن طلب بإلغائه ، تمأن الاتفاقية 87 لسنة 1948 المصادق عليها من طرف عدد من الدول الديمقراطية تنص على حماية الحريات النقابية والحق النقابي والمغرب للأسف الشديد ما زال لم يصادق عليها ، وأمام موقفه هذا تبقى الحريات النقابية والحق النقابي معلقا ، وهذا يتعارض مع مصادقة الدولة المغربية على الاتفاقية 98 سنة 1949 ، هذه الاتفاقية التي تعطي الحق في التنظيم النقابي والمفاوضة الجماعية ، إضافة إلى أن الدستور المغربي الجديد لسنة 2011 من ضمن ما ورد فيه من مكاسب إقراره بالمفاوضة الجماعية ، ولكن إذا كان كذلك يتساءل أيت واكروش كيف يمكن أن يكون هناك تنظيم بدون حريات نقابية وحق نقابي ؟ ، كما أن الملف المطلبي أكد على إجبارية الانتماء النقابي بالنسبة للانتخابات المهنية إضافة إلى احترام و تفعيل اتفاقيات الحوار الاجتماعي في دورتيه ، مع المطالبة بمراجعة القانون المنظم للنقابات بشكل يفرض احترام الديمقراطية ويساهم في ترسيخ قواعد الشفافية المالية واحترام وانتظام المؤتمرات ويضمن لهذه النقابات حق التمثيلية العادلة في العديد من المجالس الإدارية ، والعمل على تعميم التغطية الصحية وتوسيع لائحة الأمراض المهنية ، وإصلاح أنظمة التعاضد وإيجاد الحلول المناسبة لمشكل التقاعد التي يجب أن لا تكون على حساب الشغيلة والسكن والتصريح لدى صندوق الضمان الاجتماعي بالنسبة للقطاع الخاص ، و تفعيل الاتفاقية الدولية والمصادقة عليها بالنسبة للمغرب ، والترقي بالشهادات وتحديد أربع سنوات للترشيح في الامتحانات المهنية ورفع الحصص إلى 36% ، و ست سنوات للترقيات في السلالم بدل عشر سنوات ، و التعويض عن العمل في المناطق القروية والنائية ...

واختتم هذا اللقاء بالإجابة على أسئلة عدد من المناضلين و بالاستماع إلى مداخلات بعضهم، حيث ركزت أغلبها بالأساس على التنديد وشجب الحملة المغرضة التي قامت بها بعض الجهات من خلال اختلاق أكاذيب كان الهدف منها التشويش على الخط النضالي ووحدة الصف والمس بالقيادة الشرعية للنقابة الوطنية للتعليم (فدش) .

http://www.snemath.com/index.php/journ

Daech : la réponse marocaine

Terrorisme. Au vu des difficultés des États à mettre fin aux actions terroristes en Syrie et en Irak, l'engagement du Maroc sur le terrain, depuis la Jordanie entre autres, pourrait s'accroître. Sur le plan intérieur, 2015 verra aussi l'ouverture de procès de jihadistes revenus de Syrie. Néanmoins, la lutte antiterroriste se fera sous l'œil vigilant des institutions et de la société civile. Le CNDH a présenté, dans ce sens, le 22 décembre, un avis sur la loi relative à la répression des actes terroristes, qu'il juge trop générale et propice à des dépassements. ■ J.C.

649-650/12

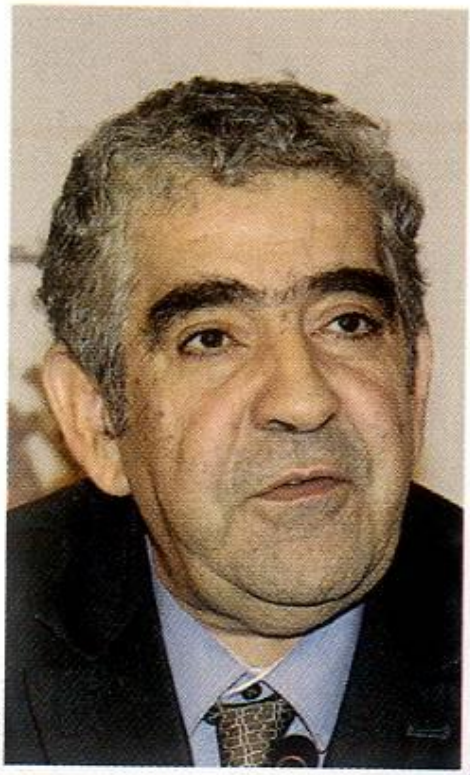

© DR

DRISS EL YAZAMI
PRÉSIDENT DU CONSEIL NATIONAL DES DROITS DE L'HOMME (CNDH)

10-649/650

À peine sorti du Forum international des droits de l'homme, qui a eu lieu à Marrakech à la fin de l'année, le président du CNDH va entamer 2015 avec un agenda chargé. La parution du rapport sur les associations marocaines, dont une grande partie sera consacrée à leur financement, est attendue pour le mois de janvier. Plus important encore, la clôture et l'évaluation de la politique mise en place pour la régularisation des migrants sans papiers, lancée il y a un an.

Nouvelles régionales

La ville d'Es-Smara a abrité, récemment, la cérémonie de remise des distinctions aux lauréats de la 2e édition du "Prix des droits de l'Homme pour les jeunes générations" qui s'est tenue à Laâyoune, en célébration de la journée mondiale des droits humains. Ce prix, qui vient en application de la convention conclue entre le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et le ministère de l'Education nationale et de la Formation professionnelle, s'inscrit dans le cadre des efforts du CNDH et de ses 3 commissions régionales dans les provinces du sud, visant la promotion de la culture des droits de l'Homme et la consécration des valeurs de l'éducation à la citoyenneté chez les jeunes. Intervenant à cette occasion, le gouverneur de la province d'Es-Smara, Mohamed Salem Sebti, a indiqué que ce prix, ayant concerné les 3 provinces du sud, constitue une occasion pour valoriser "des actions uniques et courageuses, entreprises par une équipe homogène et complémentaire". M. Sebti, a également tenu à souligner que la question des droits humains nécessite un travail de longue haleine, rappelant les acquis réalisés par le Maroc en la matière, concrétisés à tous les niveaux institutionnels et constitutionnels. La 2e édition du "Prix des droits de l'Homme pour les jeunes générations", qui s'est déroulée en 3 phases, a été marquée par l'organisation d'un atelier de formation dans les droits de l'Homme, d'une exposition d'arts plastiques et de plusieurs spectacles artistiques.

http://www.menara.ma/fr/2014/12/25/1519785-nouvelles-r%C3%A9gionales.html